مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 41

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/10/31-25)

العدد 2020/41

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/41

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ إصدار فئات جديدة من شهادات الاستثمار المجموعة /أ/ من مصرف التسليف الشعبي.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ استعراض خطة عمل وزارتي الكهرباء والنفط واتخاذ القرار بتشميل 29 ألف مسرح إضافي في المسابقة والاختبار المعلن عنهما.
- المصرف الزراعي التعاوني؛ منح قروض لمتضرري الحرائق بنسبة تمويل 100% ودون فوائد.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- قطر؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر أيلول من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية.**

- منطقة اليورو؛ ارتفاع مؤشر ثقة الصناعة في شهر تشرين الأول من عام 2020، وانخفاض كل من؛ مؤشر ثقة الخدمات، ومؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الأول من عام 2020، وارتفاع الإنفاق الشخصي في شهر أيلول من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض إنتاج تصنيع السيارات في شهر أيلول من عام 2020.
- روسيا؛ انخفاض أرباح الشركات الروسية في شهر آب من عام 2020.
- الصين؛ بنك الصين الشعبي يضخ 120 مليار يوان صيني في سوق المال.
- اليابان؛ استقرار معدل البطالة في شهر أيلول من عام 2020.
- تايوان؛ نمو الاقتصاد في الربع الثالث من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي: خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن حول مراجعة الأداء الأولي في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد".

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ مصادر التقلبات المالية.
- صندوق النقد الدولي؛ ملكية الهاتف المحمول والرفاهية: دليل من مسح الأسر في جنوب إفريقيا.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- تؤانيا: اقتصاد غني بالموارد الطبيعية.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,486.58 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,496.99 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 10.41 ليرة سورية (بمعدل 0.70%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

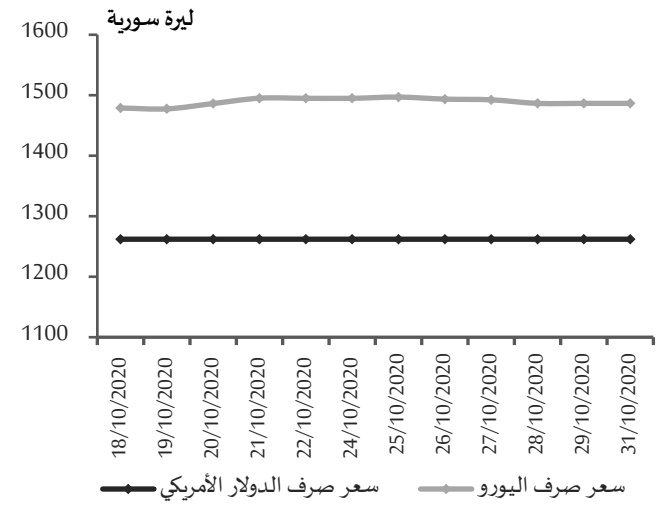

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,479.51 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,489.87 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 10.36 ليرة سورية (بمعدل 0.70%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

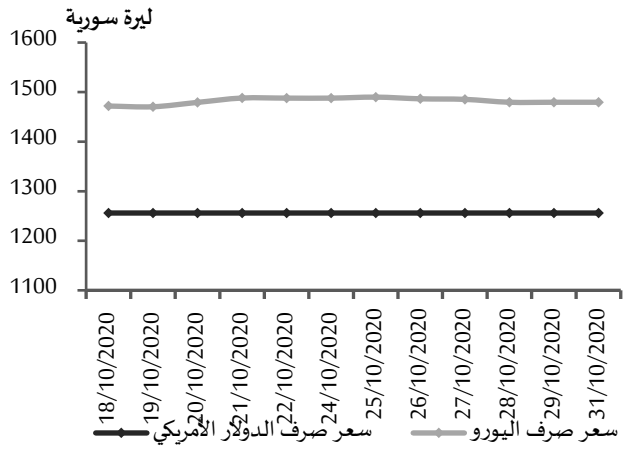

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 109,714 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 105,429 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,285 ليرة سورية (بمعدل 4.06%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 128,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 123,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 5,000 ليرة سورية (بمعدل 4.07%) (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 25.8 دولار أمريكي إلى 1,879.90دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 1.35%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

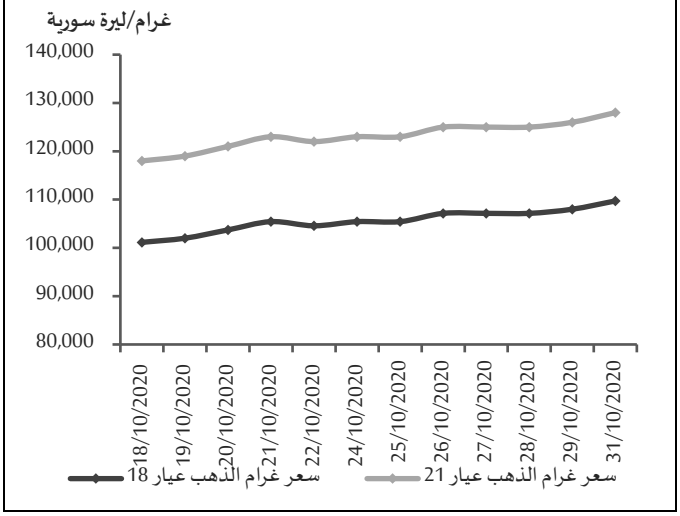

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

إصدار فئات جديدة من شهادات الاستثمار المجموعة /أ/ من مصرف التسليف الشعبي:

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (181/م.ن) تاريخ 2020/09/09 المتضمن الموافقة على إصدار مصرف التسليف الشعبي فئات جديدة من شهادات الاستثمار فئة /أ/ على النحو التالي: (500,000) ل.س خمسمائة ألف ليرة سورية فقط لا غير، (5,000,000) ل.س خمسة ملايين ليرة سورية فقط لا غير، (10,000,000) ل.س عشرة ملايين ليرة سورية فقط لا غير)، ويكون حق التملك للأفراد والشخصيات الاعتبارية المسموح لها بتملك الشهادات والفئات الجديدة.

ويأتي صدور هذا القرار تجاوباً مع المقترح المقدم من مصرف التسليف الشعبي وموافقة وزارة المالية، وتكريساً لأهمية هذه الشهادات كونها تدر دخلاً للأفراد والأسر السورية لما لها من دور ذو طابع اقتصادي واجتماعي إيجابي على صعيد الوضع المعيشي للأسرة السورية، عدا عن أن طبيعة إصدارها والاكتتاب عليها ذات الطبيعة المستمرة من مصرف التسليف الشعبي يشكل فرص استثمارية للأفراد ذوي المدخرات الصغيرة بما ترتبه المجموعة /أ/ تحديداً من دخل دوري وضمانة عالية،

وتعد شهادات الاستثمار التي يصدرها مصرف التسليف الشعبي بمجموعاتها المختلفة (أ- ب- ج) أحد أكثر أنواع الاستثمارات إقبالاً من قبل المتعاملين، لما تتمتع به من ضمانة عالية إضافةً للميزات المتعلقة بمعدل الفائدة المرتفع نسبياً أو الميزات الادخارية أو منح الجوائز وفق الميزات الخاصة بكل مجموعة منها، حيث يتولى مصرف التسليف الشعبي إدارة هذه الشهادات لصالح وزارة المالية.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,422.01 نقطة مقارنةً بمستوى 7,444.85 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.31%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 7 شركات هي: شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 5.59%، وبنك الشام بنسبة انخفاض 3.06%، والبنك العربي سورية بنسبة انخفاض 1.98%، وبنك الأردن سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.88%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 0.92%، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 0.35%، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت 0.35%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 111 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 157 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 142 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 206 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 184 صفقة مقارنةً بـ310 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

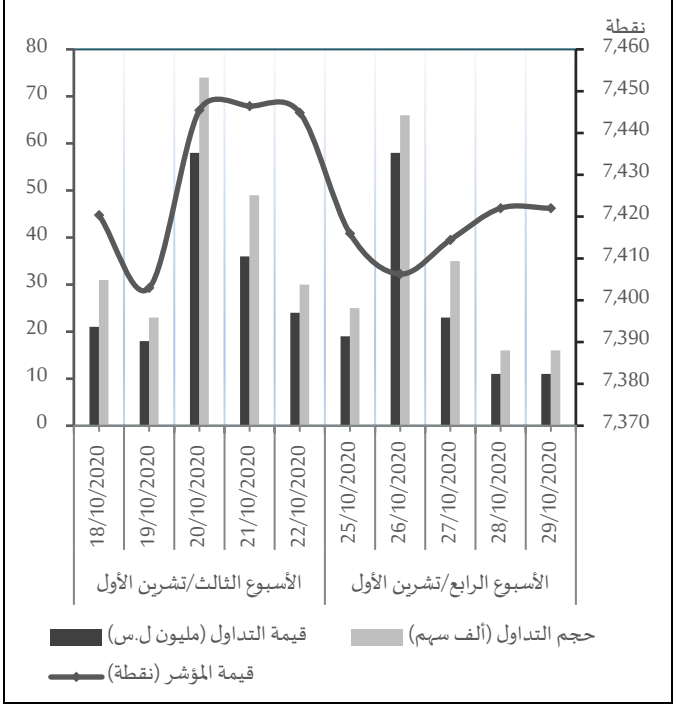

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 94.02% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 82.70% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 4.81% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 7.19% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى

1% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 9.88% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.17% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.23% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر أي تداول على قطاعي الاتصالات والزراعة.

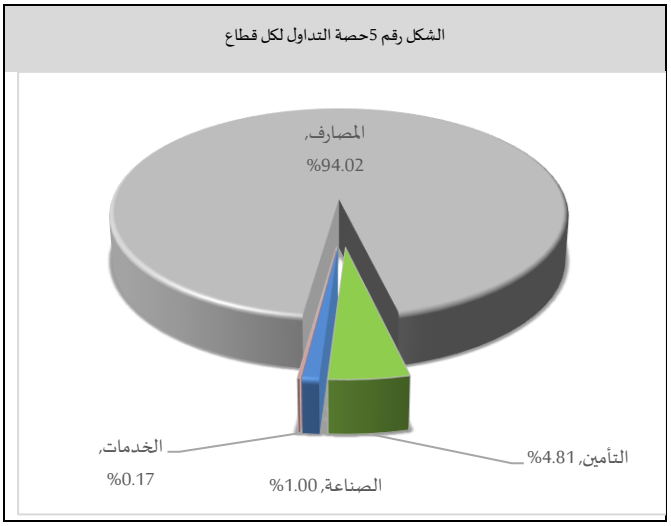

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك الشام متصدراً بنسبة استحواذ 30.73% وحجم تداول 31,692 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 23.94% وحجم تداول 37,421 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 16.59% وحجم تداول 19,323 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 11.38% وحجم تداول 15,056 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 4.71% وحجم تداول 9,805 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 3.09% وحجم تداول 5,556 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 2.22% وحجم تداول 5,630 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 1.97% وحجم تداول 5,833 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.56% وحجم تداول 2,500 سهم، وبنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 1.53% وحجم تداول 4,010 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ استعراض خطة عمل وزارتي الكهرباء والنفط واتخاذ القرار بتشميل 29 ألف مسرح إضافي في المسابقة والاختبار المعلن عنهما:

استعرض مجلس الوزراء خطة عمل وزارتي الكهرباء والنفط لتأمين الاحتياطي الكافي من المشتقات النفطية اللازمة بما يضمن تفادي حصول اختناقات في تأمين احتياجات المواطنين من المازوت والكهرباء خلال فصل الشتاء القادم. وقرر المجلس تشميل 29 ألف مسرح إضافي في المسابقة والاختبار المعلن عنهما لتعاقد الجهات العامة مع عدد من المسرحين ضمن برنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم ليصبح عدد من يحق لهم التقدم 66 ألف مسرح، وتمديد فترة قبول طلبات الاشتراك بالمسابقة لمدة شهر إضافي، وشدد مجلس الوزراء على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط تهريب الطحين، ومنع التلاعب بأسعار السلع الأساسية، والتشدد بالعقوبات بحق المخالفين، وإعادة زراعة الأراضي المحررة في إدلب وحلب، وتفعيل عمل مجالس رجال الأعمال، وتعزيز الدور الاقتصادي للسفارات السورية في استقطاب الاستثمارات لدعم القطاعات الخدمية والإنتاجية، كما أكد المجلس على الإسراع بإصدار تعرفة محددة لسيارات الأجرة وإلزام السائقين بها، ووضع آلية تتبع مناسبة لضبط عمل الحافلات الصغيرة (السرافيس)، والتأكد من استهلاكها مخصصاتها من المازوت المدعوم في سياق تقديم خدماتها للمواطنين وفق القوانين الناظمة، وتكثيف الجهود لتوفير حاجة القطاع الزراعي من الأسمدة.

المصرف الزراعي التعاوني؛ منح قروض لمتضرري الحرائق بنسبة تمويل 100% ودون فوائد.

أعلن المصرف الزراعي التعاوني أنه سيبدأ قريباً بإقراض الفلاحين والمنتجين ممن لحق بممتلكاتهم أو الأرض التي يستثمرونها الضرر جراء الحرائق في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة وفق الضوابط والمعايير التي حددها مصرف سورية المركزي، وذلك بهدف تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي عليهم

وإعادة تأهيل أراضيهم وتأمين مستلزمات إعادة تشجيرها. وبيّن مدير عام المصرف الزراعي التعاوني أن المصرف ينتظر حالياً صدور قوائم أسماء وبيانات المتضررين من الحرائق والصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ليقوم بعمليات الإقراض بفائدة صفرية، وذلك تطبيقاً للمرسوم التشريعي رقم 23 لعام 2020، لافتاً إلى أنه بإمكان الفلاحين الحصول على قروض خاصة بخدمة الأشجار لمدة عام لتمكين الفلاحين من إعادة زراعة أشجار بدل المتضررة، وستشمل القروض المتضررين سواء ممن تمت جدولة قروضهم أو غيرهم من المتضررين بقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بنسبة تمويل تبلغ 100% للغاية المطلوب إقراضهم لأجلها مع منحهم فترات سماح وبما يتناسب مع نوع القرض وحسب نظام عمليات المصرف ووفق الأحكام والشروط المبينة في المرسوم مضيفاً أن المرسوم التشريعي المتعلق بالقروض الممنوحة سابقاً للمتضررين من الحرائق الأخيرة يسمح بجدولة تلك القروض لمدة 10 سنوات مع إعفاء من جميع الفوائد العقدية وغرامات التأخير.

وأشار مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إلى أن الأشجار المثمرة تحتاج إلى سنوات عدة حتى تنتج، ولا بد من إيجاد بدائل عبر إدخال زراعات بديلة تساعد الفلاحين في الحصول على إنتاج ريثما تدخل الأشجار المثمرة في مرحلة الإثمار، والتوسع بزراعة بعض المحاصيل التي يمكن أن تزرع تحت الأشجار المثمرة وتكون مصدر رزق مناسباً لهم، كما بيّن أنه تم التنسيق مع مصرف سورية المركزي لتسهيل عملية قبض المبالغ المالية للفلاحين المتضررين من الحرائق، حيث سيتم تسهيل عملية الاستعلام عن المتضررين، وتجهيز المبالغ لسرعة تسليمها، وتعديل جدول الاحتياج الخاص بالمصرف الزراعي التعاوني لتلامس الواقع الحقيقي الحالي للفلاحين.

الاقتصادات العربية:

قطر؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض الفائض التجاري إلى 1.76مليار دولار أمريكي في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 3.52 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام السابق، حيث تراجعت الصادرات بنسبة 33.7% مدفوعة بانخفاض مبيعات الغازات البترولية، والهيدروكربونات الغازية الأخرى، وزيوت البترول الخام، وانخفضت الواردات بنسبة 6.4% مع انخفاض مشتريات أجزاء من الطائرات الهوائية والسيارات.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع مؤشر ثقة الصناعة في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة الصناعة بمقدار 1.8 نقطة إلى (-9.6) نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، وهو الشهر السادس على التوالي من الزيادة، ويعود ذلك إلى التحسن في تقييمات المديرين للمستوى الحالي لدفاتر الطلبات الإجمالية ووجهات نظر أكثر اعتدالاً حول مدى كفاية مخزون المنتجات النهائية.

انخفاض مؤشر ثقة الخدمات في شهر تشرين الأول من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة الخدمات بمقدار 0.6 نقطة إلى (-11.8) نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، حيث توقف الانتعاش الذي بدأه منذ شهر حزيران مع تدهور توقعات طلب المديرين وتراجع تقييمات وضع الأعمال السابق.

انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الأول من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى (-15.5) نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ (-13.9) في الشهر السابق من العام ذاته، حيث أبلغت الأسر المعيشية عن مخاوف متزايدة بشأن الوضع الاقتصادي العام المتوقع والوضع المالي المتوقع، ونوايا أكثر حذراً للقيام بعمليات شراء كبيرة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك إلى 81.8 نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 80.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى منذ شهر آذار، ويعود ذلك إلى التحسن في كل من التوقعات والظروف الحالية.

ارتفاع الإنفاق الشخصي في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع الإنفاق الشخصي على أساس شهري بنسبة 1.4% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق البالغة 1%، حيث كان الإنفاق على السلع والملابس والأحذية، والسيارات وقطع الغيار المساهمين الرئيسين في ارتفاع الإنفاق بما يخص السلع، وفيما يتعلق بالخدمات كان الإنفاق على الرعاية الصحية هو المساهم الأكبر.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض إنتاج تصنيع السيارات في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض إنتاج تصنيع السيارات بنسبة 5.0% عن العام السابق إلى 114،732 وحدة في شهر أيلول من عام 2020، حيث واصلت الشركات مواجهة حالات عدم اليقين في البيئة الاقتصادية والسياسية، إضافةً إلى ظروف السوق العالمية الصعبة المرتبطة بفيروس Covid-19.

الاقتصاد الروسي:

انخفاض أرباح الشركات الروسية في شهر آب من عام 2020:

انخفضت أرباح الشركات بنسبة 38.1% إلى 6.50 تريليون روبل روسي في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، مقارنةً بـ 10.50 تريليون روبل روسي في الفترة ذاتها من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض الأرباح في كل من؛ التصنيع، والتعدين، ولا سيما إنتاج النفط والغاز الطبيعي.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ بنك الصين الشعبي يضخ 120 مليار يوان صيني في سوق المال:

ضخ بنك الصين الشعبي 120 مليار يوان صيني في النظام المالي عبر إعادة الشراء العكسي لمدة سبعة أيام بسعر فائدة 2.2% في 28 تشرين الأول من عام 2020، وكان الهدف من هذه الخطوة الحفاظ على سيولة كافية بشكل معقول في النظام المصرفي، مع استحقاق 80 مليار يوان صيني من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي في نفس اليوم، وأدى ذلك إلى ضخ سيولة صافية بقيمة 40 مليار يوان صيني في السوق.

اليابان؛ استقرار معدل البطالة في شهر أيلول عام 2020:

بقي معدل البطالة عند 3.0% في شهر أيلول من عام 2020، دون تغيير عن مستواه المسجل في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق البالغة 3.1%، وهو أعلى معدل للبطالة منذ شهر أيلول من عام 2017، حيث زاد عدد العاطلين عن العمل بنسبة 0.5% إلى 2.06 مليون في حين انخفض التوظيف بنسبة 0.1% إلى 66.55 مليون.

تايوان؛ نمو الاقتصاد في الربع الثالث من عام 2020:

نما الاقتصاد على أساس سنوي بنسبة 3.33% في الربع الثالث من عام 2020، بعد انكماشه بنسبة 0.58% في الربع السابق من العام ذاته، حيث عادت الصادرات إلى النمو، مدفوعة بصورة أساسية بالطلب القوي على أجزاء من المنتجات الإلكترونية، ومنتجات المعلومات والاتصالات، كما تعافى الإنفاق الحكومي واستمر الاستثمار في الارتفاع وإن كان بوتيرة أبطأ. وعلى أساس ربع سنوي؛ نما الاقتصاد بنسبة 4.42%، وهو أكبر نمو منذ الربع الأخير من عام 2009.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي، خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن حول مراجعة الأداء الأولي في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد":

اختتم فريق من صندوق النقد الدولي مناقشاته التي عُقدت عن بعد مع السلطات الأردنية، وتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء

حول المراجعة الأولى لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات ويدعمه اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد"، وتضمن البيان الصحفي بخصوص هذا الاتفاق الآتي:

ساعدت إجراءات احتواء جائحة Covid-19 وسياسات التحفيز الاقتصادية القوية التي اتخذتها السلطات الأردنية في الوقت المناسب، على حماية الأرواح وسبل معيشة المواطنين، إلا أن آثار هذه الأزمة في الاقتصاد بدأت تظهر، فحدث تصاعد كبير في البطالة، وتراجعت السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، وانخفضت إيرادات الحكومة المركزية وكيانات القطاع العام الأخرى، وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، أبدت السلطات انضباطاً في تطبيق السياسات، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على حملة الحكومة ضد التهرب الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية، واحتفظت بنفاذها إلى أسواق التمويل الخارجية، ويتنبأ السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق بأن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% في عام 2020، وأن ينمو بمعدل 2,5% في عام 2021، انعكاساً لتوقع حدوث تعافٍ تدريجي مع انحسار الجائحة، وتم الاتفاق على أهداف المالية العامة لعام 2021، والتي تسعى لدعم التعافي الاقتصادي، مع كبح الزيادة في الدين العام، حيث ترتكز الاستراتيجية المالية للسلطات على إصلاحات ضريبية عادلة، تهدف إلى معالجة التهرب، وسد الثغرات، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتهدف إصلاحات الإنفاق العام إلى خلق حيز للإنفاق الاجتماعي، وزيادة الكفاءة والشفافية في القطاع العام، ويجدر مراعاة المتابعة الدقيقة للالتزامات الاحتمالية على مستوى القطاع العام، وسوف يساعد تقييم شفافية المالية العامة في مطلع العام القادم السلطات على تحديد أولويات الإصلاح في هذا المجال، وجاءت إجراءات دعم السيولة والائتمان التي قُدمت إلى القطاع المصرفي والأفراد والشركات، وتحديداً الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت المناسب وكانت ملائمة لدعم الاقتصاد، وقد تم تصميمها بما يمكّن من مراجعتها تدريجياً مع ترسخ التعافي الاقتصادي، ومن المتوقع أن تظل الاحتياطيات الدولية كافية خلال الفترة 2020-2021، عند مستوى يتجاوز 100% من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات.

وقد أدت جائحة Covid-19 إلى زيادة الاحتياجات التمويلية للأردن وسيكون من الضروري الحصول على دعم مالي قوي من المقرضين متعددي الأطراف والثنائيين الرسميين في الفترة المقبلة، وقد يتطلب الأمر تكثيف هذا الدعم إذا استمر الهبوط الاقتصادي لفترة أطول، ويقترح خبراء الصندوق صرف جزء من ائتمان صندوق النقد الدولي في عام 2021 الذي كان من المتوقع الحصول عليه في السنوات الأخيرة للبرنامج، ومن المتوقع أن يصل إجمالي مدفوعات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2020-2024 إلى ما يعادل حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي شاملة المدفوعات تحت "أداة التمويل السريع"[1].

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 0.11% مسجلاً 2,187.86 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والتأمين، والخدمات، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.07% مسجلاً 10,460.66 نقطة بدعم من قطاعات الشركات القابضة، والعقارات، والتجزئة، بينما انخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 7.02% مسجلاً 7,907.72 نقطة بضغط من قطاعات الاستثمار الصناعي، والزراعة، والصناعة الغذائية، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 4.30% مسجلاً 10,515.25 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والسياحة والترفيه، والخدمات، وكذلك انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.44% مسجلاً 1,551.37 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والمصارف، والخدمات.

[1] تتيح أداة التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل. حيث تقدم الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات كالتي تنشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، وحالات الصراع وما بعد انتهائها.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

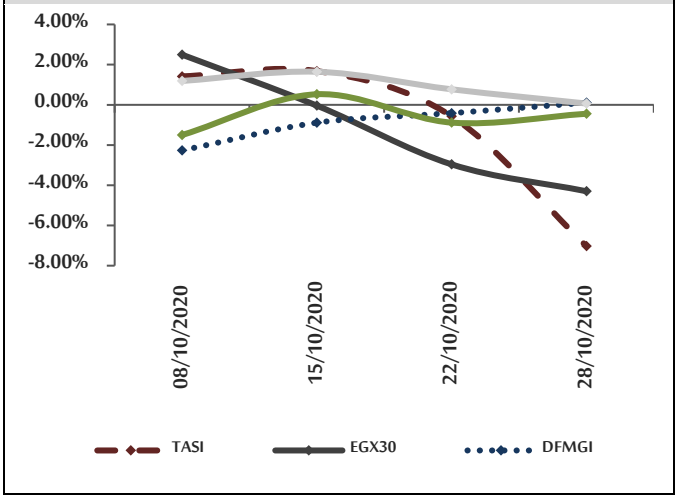

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية متأثرةً بعمليات بيع في أسهم كبرى شركات التكنولوجيا بعد تقارير أرباح تقل عن التوقعات، إضافةً إلى حالة القلق التي سيطرت على المستثمرين إزاء نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية مع اقتراب الموعد المحدد لإجرائها، مسجلةً خسائر في قطاعات الخدمات الاستهلاكية، والتكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية، والمواد الأساسية؛ حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 6.47% مسجلاً 26,501.60 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 5.64% مسجلاً 3,269.96 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 5.51% مسجلاً 10,911.59 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

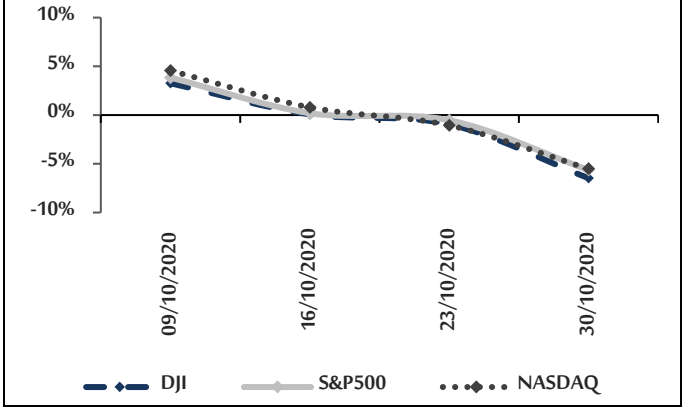

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض بعد إعلان ألمانيا وفرنسا، أكبر اقتصادين في أوروبا، قيود إغلاق جديدة نتيجة زيادة حادة في حالات الإصابة بـ Covid-19، وهذه القيود لا تقل صرامة عن تلك التي فرضت في وقت سابق من العام الحالي ودفعت الاقتصاد العالمي إلى أعمق ركود، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 8.61% مسجلاً 11,556.48 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، والتكنولوجيا، والاتصالات، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 6.42% مسجلاً 4,594.24 نقطة بضغط من قطاعات السياحة والترفيه، والتكنولوجيا، والصناعة، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 4.83% مسجلاً 5,577.27 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والتأمين، والمصارف.

الشكل رقم8تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

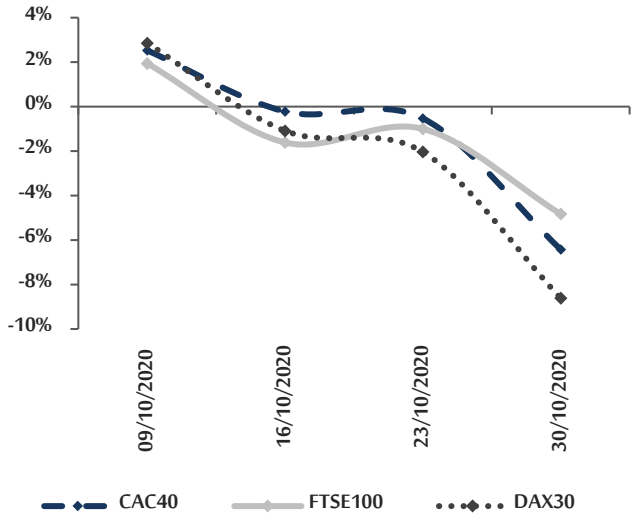

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية، وسط ارتفاع حالة عدم اليقين في الأسواق نتيجة تزايد المخاوف بشأن تعافي الاقتصاد العالمي مع استمرار ارتفاع الإصابات بـ Covid-19 حول العالم، واتجاه العديد من الدول إلى حالة الإغلاق من جديد لاحتواء الموجة الثانية من هذه الجائحة، حيث انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الاسترالي بنسبة بلغت 3.88% مسجلاً 5,927.60 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا،

والصناعة، والسلع الاستهلاكية، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 2.41% مسجلاً 11,642.40 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والسلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية، كما انخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 2.29% مسجلاً 22,977.13 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والتكنولوجيا، والمالية، وكذلك انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.63% مسجلاً 3,224.53 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والاتصالات، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

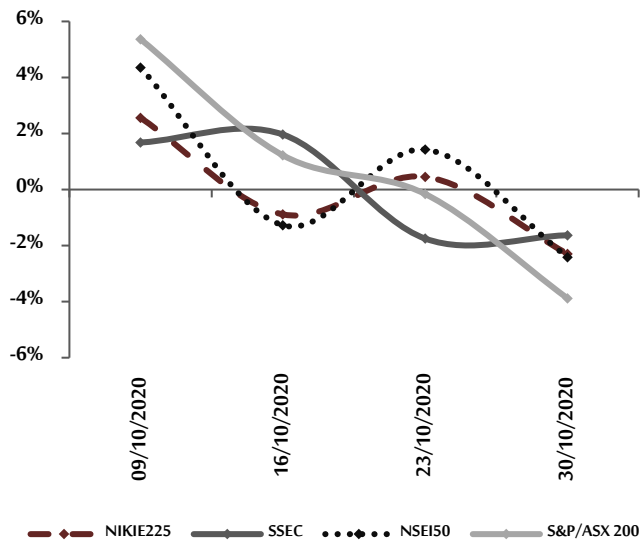

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 4.48% مسجلاً 2,690.59 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والتعدين، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

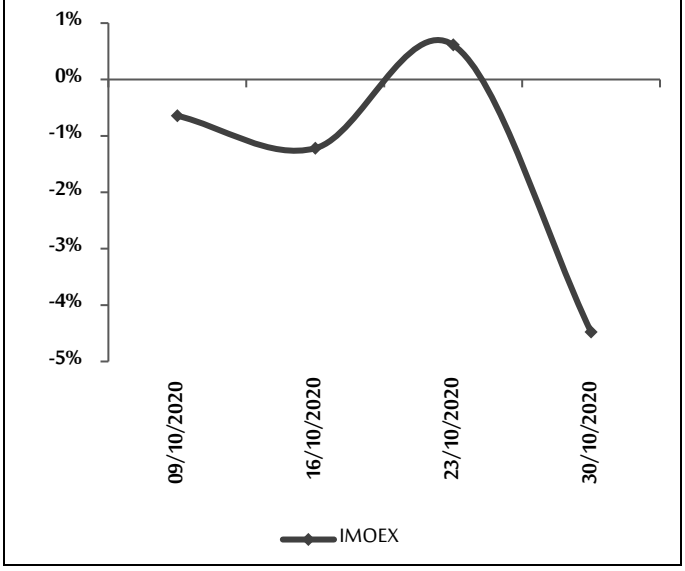

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1.1808 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1859 دولار أمريكي لليورو) نتيجة ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي بسبب حالة القلق التي تسود الأسواق بفعل عدم إحراز تقدم على صعيد حزمة التحفيز الاقتصادي الأمريكية قبل الانتخابات الرئاسية، وزيادة التخوف من الموجة الثانية من فيروس Covid-19، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1647 دولار أمريكي لليورو بعد أن أقر البنك المركزي الأوروبي بأن تداعيات الموجة الثانية من إصابات Covid-19 قد أضرت بالتوقعات الاقتصادية؛ حيث أن منطقة اليورو في وضع صعب للغاية بسبب الموجة الثانية من الوباء، وتستعد ألمانيا وفرنسا لتطبيق قيود واسعة على التنقل والنشاطات الاجتماعية والأعمال، حيث ستدخل إجراءات مشددة حيز التنفيذ في فرنسا، وستتبعها ألمانيا، وما زالت أعداد حالات الإصابة في ارتفاع مستمر في جميع أنحاء أوروبا، ويبدو أن الآمال بأي انتعاش اقتصادي في المنطقة، عليها أن تنتظر لبعض الوقت.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

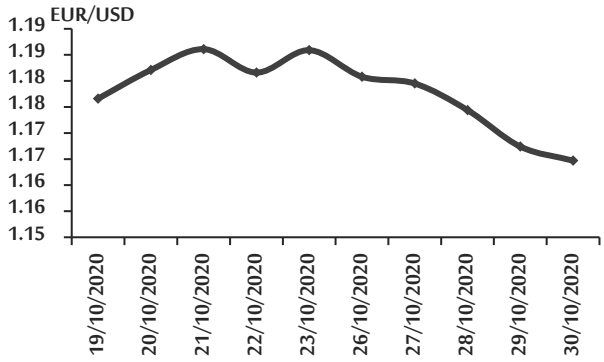

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3023 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً عند مستوى 1.3040 دولار أمريكي للجنيه بضغط من قوة الدولار وتفاقم Covid-19 إضافةً إلى حالة عدم اليقين بشأن Brexit وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2941 دولار أمريكي للجنيه في ظل حالة القلق من الموجة الثانية من جائحة Covid-19 التي تجتاح القارة الأوروبية وعودة عدة دول إلى الإغلاق.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

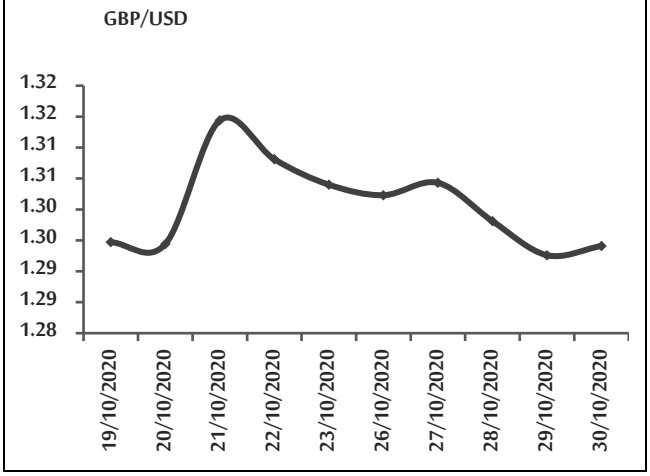

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 104.82 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 104.69 ين للدولار الأمريكي)، نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 104.60 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن بسبب المخاوف من موجة ثانية لفيروس Covid-19 وإجراءات الاغلاق التي اتبعتها كل من ألمانيا وفرنسا.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

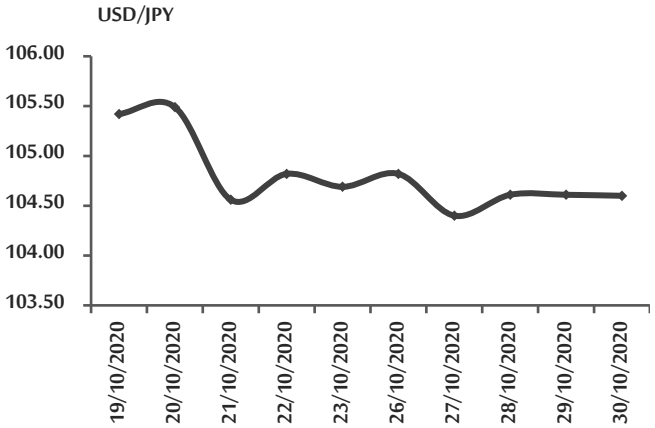

اليوان:

تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.7119 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.6843 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.7279 يوان للدولار نتيجة قيام بنك الصين بضخ 120 مليار يوان في الأسواق، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.6919 يوان للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية صينية جيدة[1].

[1] سجل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي 51.4 نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، ولم يتغير كثيراً عن أعلى مستوى في سبعة أشهر عند 51.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ومقارنةً مع توقعات السوق عند 51.3. نقطة، أشارت القراءة الأخيرة إلى الشهر الثامن على التوالي من النمو في نشاط المصانع، وسط التعافي المستمر للاقتصاد الصيني من صدمة Covid-19.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

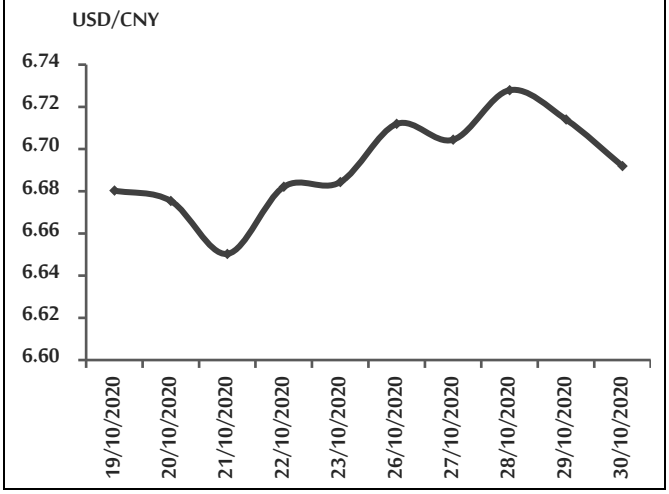

الروبل الروسي:

انخفض الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 76.4950 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 76.1235 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 79.5257 روبل للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

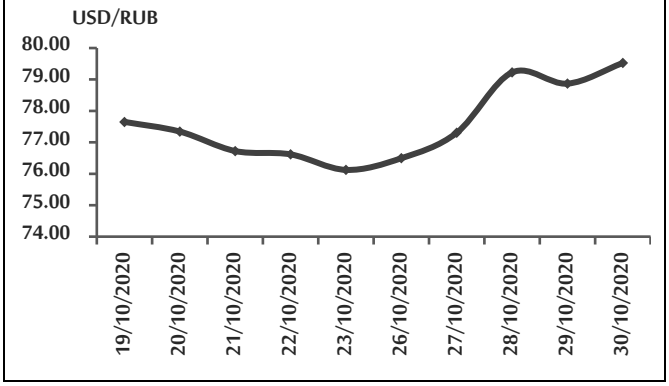

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 13,061.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 12,935.00دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة ارتفاع الطلب عليها كملاذ آمن وسط حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق بعد عودة عمليات الإغلاق في عدة دول أوروبية، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 13,568.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مع استمرار الطلب المرتفع عليها كملاذ آمن، وتوجه عدة منصات للدفع الالكتروني نحو استخدام البتكوين في عمليات البيع.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

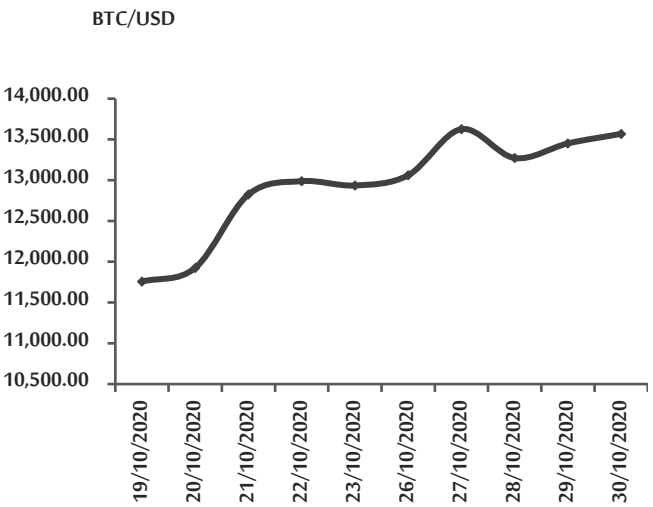

أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,905.70 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,905.20 دولار أمريكي للأونصة) وسط ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن نتيجة تجدد المخاوف حول الاقتصاد العالمي بعد زيادة قياسية لإصابات Covid-19 في الولايات المتحدة وأوروبا، والمخاوف قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,879.20 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي كأفضل استثمار بديل، في ظل تصاعد المخاوف حيال الاقتصاد العالمي بعد تفشي انتشار الموجة الثانية لفيروس Covid-19، إضافةً إلى تلاشي آمال إقرار تحفيز مالي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,879.90 دولار أمريكي للأونصة نتيجة انخفاض

الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الرئيسة، لكن المعدن النفيس سجل خسائر أسبوعية.

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

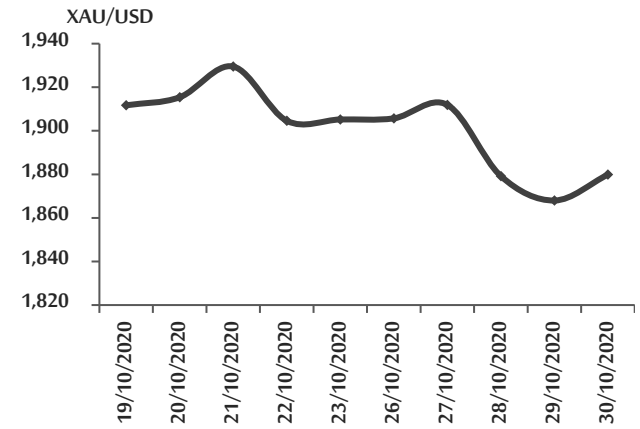

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 40.46 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 41.77دولار أمريكي للبرميل) وهبطت أسعار النفط بنسبة 3% نتيجة ارتفاع عدد الإصابات بفيروس Covid-19، وتعافي الإنتاج الليبي الأمر الذي زاد من مخاوف تخمة المعروض العالمي من النفط الخام وتراجع الطلب، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 37.46 دولار أمريكي مسجلاً أدنى مستوياته في أربعة أشهر في ظل تجدد الإغلاقات بسبب تنامي الإصابات بفيروس Covid-19 في الولايات المتحدة وأوروبا مما غذى التوقعات لانخفاضات جديدة في الطلب على الوقود، وتأثرت السوق أيضاً بارتفاع مخزونات الخام بالولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من المتوقع وسط زيادة قوية في الإنتاج، حسبما ذكرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية[1].

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

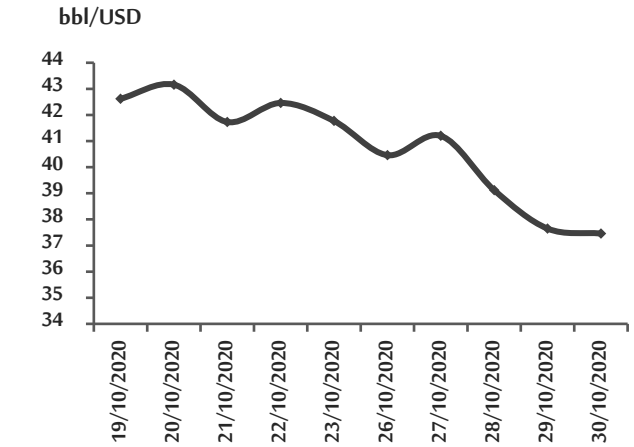

الغاز الطبيعي:

افتتح الغاز الطبيعي تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 3.024 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.971 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع الطلب عليه مع قرب فصل الشتاء في النصف الشمالي للكرة الأرضية، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 2.996 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي، ثمّ عاد للارتفاع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 3.354 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 45% في الخليج الأمريكي بفعل الإعصار الذي ضرب ولاية لويزيانا الأمريكية.

[1] أعلنت وكالة الطاقة الأمريكية زيادة المخزونات التجارية بحوالي 4.3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 23 تشرين الأول من عام 2020، وهي أول زيادة أسبوعية في غضون الأسابيع الثلاثة الأخيرة، لتتجاوز التوقعات بارتفاع بنحو 1.5 مليون برميل.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

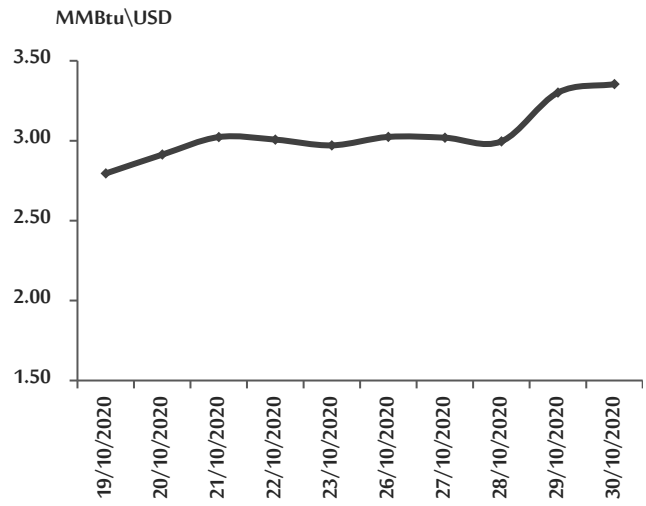

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ مصادر التقلبات المالية:[1]

تُقيِّم هذه الدراسة التأثير الديناميكي لظروف الاقتصاد الكلي العالمي، وتحركات أسعار السلع، والتحولات في تفضيلات المحفظة، والصدمات المحلية في النتائج المالية (سيما عجز الميزانية، ومكوناتها الرئيسية، والديون) باستخدام مجموعة بيانات من حوالي 140 دولة على مدى فترة تصل إلى 47 عام، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يؤثر النمو العالمي (أو الصدمات الإيجابية) إيجابياً في التوازن المالي، وذلك بصورة أساسية من خلال انخفاض نسبة الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط وعبر نسبة إيرادات أعلى في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وتميل إلى خفض الدين مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويستفيد مصدّرو السلع من الزيادة في أسعار تصدير السلع، من خلال ارتفاع نسبة الإيرادات، ونسبة الإنفاق المنخفضة (المرتبطة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتالي تحقيق توازن أفضل للمالية العامة، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثانياً؛ تميل الصدمات المالية العالمية، إلى التسبب في تدهور نسبة التوازن المالي من خلال كل من انخفاض الإيرادات وارتفاع نسب الإنفاق، فضلاً عن التأثير السلبي في نسب الدين والناتج المحلي الإجمالي، كما تؤدي الأزمات المصرفية المحلية إلى تفاقم الإنفاق وتراجع الإيرادات وتدهور التوازن المالي وارتفاع نسب الدين بصورة كبيرة، وتكون الآثار أقوى في منطقة الشرق الأوسط من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ثالثاً؛ تقترن الزيادات السكانية في الاقتصادات المتقدمة بتدهور كبير ومستمر في التوازن المالي ونسب الدين، وذلك غالباً من خلال ارتفاع نسب الإنفاق وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، أما في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، يكون التأثير في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، لكن كل من نسب الإيرادات والنفقات تنخفض، مما يترك نسبة الرصيد المالي دون تغيير تقريباً، رابعاً؛ تعمل صدمات النمو الإيجابية المحلية على تحسين التوازن المالي بصورة كبيرة، وذلك عن طريق خفض نسب الإنفاق، خامساً؛ من حيث العامل الزمني، تميل معظم الصدمات الخارجية إلى إحداث تأثير أولي قوي. ويميل البعض إلى التلاشي بمرور الوقت أو الاستمرار كالتأثير على أسعار السلع الأساسية، بينما يولد البعض الآخر تأثير متزايد كإحداث أزمة مالية أو مصرفية، وتبلغ ذروتها بعد عام أو عامين. أما تأثير الصدمات الديموغرافية محدود في البداية وينمو بمرور الوقت، وبصورة عامة يمكن أن تكون التأثيرات في الديون كبيرة جداً بعد ثلاث سنوات من الصدمة، سيزداد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الناشئة والنامية بنحو 3% بعد صدمة النمو العالمي، وبنسبة 5% بعد صدمة مالية عالمية بنفس الحجم، وسيكون التأثير أكبر بكثير للأزمة المصرفية أو التحول السياسي، وسيعتمد بصورة أساسية على نوع البلد أو المرحلة الانتقالية، وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أهمية التركيز على ردود الفعل المالية التقديرية للصدمات والتي من شأنها أن تساعد في تقييم إلى أي مدى يمكن للسياسات التقديرية أن تساعد في امتصاص التقلبات المالية، وكذلك لتحديد الأدوات المالية الحالية للتحوط ضد الصدمات الخارجية ولتحديد عقود الديون الجديدة المثلى المحتملة التي قد تكون مشروطة بالدولة.

[1] **IMF**, The Sources of Fiscal Fluctuations, N.20/220, Oct, 2020.

صندوق النقد الدولي؛ ملكية الهاتف المحمول والرفاهية: دليل من مسح الأسر في جنوب إفريقيا:[1]

تتسارع الرقمنة على المستوى الدولي بالتزامن مع سعي العديد من البلدان لمكافحة جائحة COVID-19. في هذا السياق، تحاول هذه الدراسة تقدير تأثير ملكية الهاتف المحمول في الرفاهية (ممثلة بالاستهلاك الفردي) في جنوب إفريقيا، حيث أن ملكية الهاتف المحمول تسهل الوصول إلى المعلومات بصورة أكبر وبأسعار معقولة وتحقق مكاسب الرفاهية، وتُعد هذه الدراسة الأولى لتقييم الأثر الأولي للرقمنة الجارية في جنوب إفريقيا بالاعتماد على بيانات مسح الأسر المعيشية الثرية والتي تتعقب البيانات لنفس الأفراد خلال الفترة (2008-2017)، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ إن استهلاك أصحاب الهواتف المحمولة يميل إلى أن يكون أعلى بنسبة تتراوح ما بين 10% و20% من استهلاك غير المالكين، كما أن الفوائد تميل إلى أن تعود بصورة أكبر على الأفراد الذين لديهم مستويات استهلاك منخفضة نسبياً، وربما يكون ذلك بسبب وجود عدد أكبر من المستخدمين الجدد، ومن المحتمل أن يكون لها تأثيرات إيجابية هامشية أكبر في الاستهلاك، وخفض أسرع لتكاليف المستخدم يساعدهم على جني مكاسب أكبر. ثانياً؛ إن ملكية الهاتف المحمول تسهل الوصول إلى المعلومات بصورة أكبر وبأسعار معقولة، مما يؤدي إلى مكاسب الرفاهية، حيث إنه يعزز كفاءة السوق والشبكات وبدء الأعمال التجارية، وبالتالي يزيد الدخل المتاح، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً، وتشير هذه النتيجة إلى أن السياسات التي تشجع على زيادة إدماج المستهلكين ذوي الدخل المنخفض في الرقمنة يمكن أن تعزز الرفاهية، سيما أن جائحة Covid-19 تهدد بتدمير النشاط الاقتصادي والظروف الاجتماعية، وأخيراً؛ أكدت الدراسة على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للرقمنة نظراً لأثرها في الاستقرار المالي وحالة عدم المساواة، وعلى عكس الائتمان، فإن الأشكال الأخرى للوصول، مثل المدفوعات والمدخرات الأساسية، لا تؤثر سلباً في الاستقرار المالي ويمكن تعزيزها على نطاق واسع حتى تتلاشى آثارها على النمو، إن الخدمات المالية هي رافعة قوية يمكن أن تدعم مجتمع أكثر شمولاً، ولكن إذا لم تتم إدارتها بصورة جيدة، فإنها يمكن أن تزيد من حالة عدم المساواة، ومن هنا لا بد من معالجة السبب الجذري لعدم المساواة في الدخل بسياسات تكميلية، مثل تعزيز التحصيل التعليمي، أو تضييق فجوة المهارات، أو تنفيذ سياسات مالية لإعادة التوزيع.

اقتصاد الأسبوع:

تنزانيا: اقتصاد غني بالموارد الطبيعية

تقع تنزانيا شرق إفريقيا، مطلة على المحيط الهندي، بين كينيا وموزمبيق، تبلغ مساحتها 947 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 56 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في تنزانيا 63.18 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ58 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.05% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 28.6%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد تنزانيا نمواً بمعدل 5.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2020، بعد نموه بمعدل 6.2% في الربع السابق من العام ذاته.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في تنزانيا ليبلغ 3.1% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بمعدل 3.3% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تباطؤ نمو أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية يضاف إلى ذلك انخفاض تكلفة الترفيه والثقافة، في حين ظل التضخم ثابتاً في قطاعات النقل والصحة والاتصالات.

[1] **IMF**, Mobile Phone Ownership and Welfare: Evidence from South Africa's Household Survey, N.20/222, Oct, 2020.

على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في تنزانيا بمعدل 0.3% في شهر أيلول من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في تنزانيا إلى 9.7% في عام 2018، مقارنةً بمعدل 9.9% في العام السابق.

العجز التجاري:

سجلت تنزانيا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 641 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 610 مليون دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، حيث نمت الصادرات بمعدل 2.2% لتبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 0.55% لتبلغ نحو 2.14 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي[1] في تنزانيا 5.3 مليار دولار أمريكي عام 2017، مقارنةً بـ 4.01 مليار دولار أمريكي في العام السابق.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في تنزانيا ليبلغ نحو 23.35 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بـ 23.2 مليار دولار أمريكي الشهر السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 37.8% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل تنزانيا المرتبة 141 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال التجارية وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 117 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Moody's** تنزانيا عند المستوى **B2** مع توقعات مستقبلية مستقرة.

[1] - the-world-factbook – اقتصاد تنزانيا.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 33.1 Q3	%-2.9 Q3	% 0.2 Sep	% 1.4 Sep	%7.9 Sep	%0.25 Sep	-67.1	مليار دولار أمريكي	Aug
منطقة اليورو	%12.7 Q3	%- 4.3 Q3	% 0.2 Oct	%-0.3 Oct	%8.3 Sep	%0 Oct	14.7	مليار يورو	Aug
المملكة المتحدة	%-19.8 Q2	%-21.5 Q2	% 0.4 Sep	%0.5 Sep	%4.5 Aug	%0.1 Sep	1.4	مليار جنيه استرليني	Aug
روسيا	%0.3 Q4	%-8 Q2	% -0.1 Sep	%3.7 Sep	%6.3 Sep	%4.25 Oct	3.72	مليار دولار أمريكي	Aug
الصين	%2.7 Q3	%4.9 Q3	%0.2 Sep	%1.7 Sep	%5.4 Sep	%3.85 Sep	37	مليار دولار أمريكي	Sep
اليابان	%-7.9Q2	%-9.9 Q2	%- 0.1 Sep	%0 Sep	%3.0 Sep	%-0.1 Oct	675	مليار ين ياباني	Sep
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.97 Sep	%11.75 Sep	%13.4 Jul	%10.25 Oct	-4.83	مليار دولار أمريكي	Sep
الهند	%-25.20 Q2	%-23.9 Q2	% 1.16 Sep	%7.34 Sep	%6.7 Sep	%4 Oct	-2.72	مليار دولار أمريكي	Sep
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%1.6 Q3	%0.7 Q3	%6.9 Sep	%0. 25 Oct	2.6	مليار دولار استرالي	Aug
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%0.3 Sep	%3.7 Sep	%9.6 Q2	%8.75 Sep	-3	مليار دولار أمريكي	Aug
الأردن	%1.3 Q1	%-3.6 Q2	%0.3 Sep	% 0.1 Sep	%23 Q2	%2.5 Mar	-0.81	مليار دولار أمريكي	Jul
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%3.61 Aug	120.03 % Aug	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.52	مليار دولار أمريكي	Aug